

Distr.: General
7 January 2008
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة الثانية

نوسا دوا، إندونيسيا، ٢٨ كانون الثاني/يناير -

١ شباط/فبراير ٢٠٠٨

مذكرة شفوية مؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ موجهة من البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة (فيينا) إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة (فيينا) تحياتها إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، وتتشرف بأن تبلغه بأن إعلان المؤتمر السنوي الثاني والاجتماع العام الثاني للرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد (انظر المرفق) قد اعتمد، في نوسا دوا، في إندونيسيا، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

وعملا بالفقرة ٢٧ من الإعلان التي تنص على أن الإعلان ينبغي أن يُحال إلى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وغيرها من الجهات، تحيل البعثة الدائمة لإندونيسيا، طيّ هذه المذكرة، الإعلان إلى المكتب، ومن خلاله إلى المؤتمر وترجو التفضل بتعميم الإعلان كوثيقة رسمية للمؤتمر.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
الموجهة من البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة (فيينا)
إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

المؤتمر السنوي الثاني والاجتماع العام الثاني
للرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد

بالي، ٢١ - ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

إعلان

اعتمد بالإجماع في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

إن ممثلي سلطات مكافحة الفساد من ٩١ دولة عضوا في الأمم المتحدة و ١١ منظمة دولية، الذين اجتمعوا في بالي، في إندونيسيا، بمناسبة المؤتمر السنوي الثاني والاجتماع العام الثاني للرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد يعلنون ما يلي:

إذ يستذكرون قرار الجمعية العامة ٤/٥٨، الذي اعتمدت الجمعية بموجبه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأعلنت يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر يوماً دولياً لمكافحة الفساد،

وإذ يستذكرون كذلك جميع قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، بما فيها القرارات التي اعتمدت بتوصية من لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي دعت فيها الهيئتان المذكورتان إلى التعجيل بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذها بالكامل،

وإذ يستذكرون كذلك الإعلان الذي أقره بالإجماع المؤتمر السنوي الأول والاجتماع العام الأول، اللذان عُقدا في بيجين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، علاوة على توصيات الحدث الموازي في الأردن، الذي نُظِم بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد،

وإذ يدركون القرارات التي اتخذها مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورته الأولى، وتوصيات الأفرقة العاملة الحكومية الدولية المفتوحة العضوية التي أنشأها المؤتمر خلال الاجتماعات التي عقدها في فيينا في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧،

واقترنعا منهم بأهمية مساهمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة في حملات التوعية العامة وفي مبادرات مكافحة الفساد ذات الصلة، ولا سيما التدابير الوقائية،

١- يعربون عن امتنانهم لمكتب المدعي العام لجمهورية إندونيسيا لاستضافة المؤتمر السنوي الثاني والاجتماع العام الثاني للرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد، كما يعربون عن عميق تقديرهم لجمهورية إندونيسيا، حكومة وشعبا، لحسن ضيافتها التي جعلت المؤتمر يُكَلَّل بالنجاح الباهر؛

٢- يشدّدون على أهمية تنفيذ التدابير الوقائية تنفيذًا فعالًا، وفقا للأحكام الواردة في الفصل الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بوصفه التزاما ومسؤولية رئيسيين على عاتق الدول الأطراف، وذلك بدعم ومشاركة أفراد ومجموعات من خارج القطاع العام، كالمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية؛

٣- يسلمون بأن منع الفساد على نحو فعال لا يكاد يمكن تحقيقه دون اتخاذ ما يناسب من خطوات إنفاذية حاسمة وملموسة؛

٤- يقرّرون تعديل المواد ٢ و٦ و٨ و٩ و١٠ و١١ من دستور الرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد، حسبما أوصت به اللجنة التنفيذية؛

٥- يكلفون اللجنة التنفيذية باستعراض قائمة المرشحين للتعيين في اللجنة التنفيذية والتي رفعتها الأعضاء إلى المؤتمر السنوي الثالث والاجتماع العام الثالث للرابطة للموافقة عليها؛

٦- يلاحظون مع التقدير الدعوة الكريمة التي قدمتها حكومة أوكرانيا لاستضافة المؤتمر السنوي الثالث والاجتماع العام الثالث للرابطة من ٣ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في كييف؛

٧- يعربون عن تقديرهم للجنة التنفيذية على العمل الذي قامت به في استعراض المقترحات والاقتراحات الصادرة عن المؤتمر الأول للرابطة؛ ويقروّن التدابير العملية التي يتعين أن تنفذها الرابطة، على نحو ما أكده الأمين العام للرابطة في تقريره إلى المؤتمر ويهنتونه على الدينامية التي يتسم بها عمله في إدارة أنشطة الرابطة وتوسيعها؛

٨- يرحّبون مع الارتياح بارتفاع عدد البلدان التي صدّقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو انضمت إليها إلى أكثر من ١٠٠ بلد ويدعون البلدان التي لم تتخذ بعد الإجراءات الداخلية اللازمة للتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها إلى أن تسارع إلى القيام بذلك بوصفها مسألة مُلحّة وذات أولوية عليا؛

- ٩- يشيدون بالمكتب لما يضطلع به من عمل مميز في مواصلة تنفيذ قرارات الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية وفي التحضير للدورة الثانية، المقرر عقدها في إندونيسيا من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، ويناشدون الأمين العام للأمم المتحدة إيلاء أعلى أولوية للترويج لتطبيق الاتفاقية ولتزويد المكتب بالمزيد من الموارد من أجل تنفيذ ولايته المتمثلة في الاضطلاع بدور أمانة المؤتمر تنفيذًا سليماً؛
- ١٠- يسلمون بالدور الحاسم لمؤتمر الدول الأطراف وبأهمية الأداء الكامل للمهام الموكلة إليه ويدعون اللجنة التنفيذية للرابطة، أن تبحث، بالتشاور مع أمانة المؤتمر، عن السبل الملائمة لإقامة صلات تعاون وثيقة بين الرابطة والمؤتمر بهدف تعزيز مشاركة وإسهام الرابطة وأعضائها في تنفيذ توصيات المؤتمر؛
- ١١- يدعون الدول الأطراف في الاتفاقية إلى وضع برنامج عمل ملائم يحافظ على الزخم الذي حققه المؤتمر، ويحقق استدامته ويعززها، خاصة في الفترات ما بين الدورات العادية للمؤتمر؛
- ١٢- يحثون سلطات مكافحة الفساد، على وضع الطرائق العلمية لقياس مدى الفساد من خلال بيانات دقيقة وموضوعية عن حدوثه وأثره، وعلى صقل هذه الطرائق، بهدف تيسير المهام المذكورة أعلاه، وكذلك على إيلاء المزيد من الاهتمام لجمع البيانات والمعلومات ذات الصلة وتحليلها، مع تبادل البيانات والإحصاءات الرسمية فيما بينها، بصفتها أعضاء في الرابطة، ويدعون المكتب إلى دعم هذه العملية بوصفها خطوة هامة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية من جانب مؤتمر الدول الأطراف؛
- ١٣- يرحبون بالقائمة المرجعية للتقييم الذاتي التي وضعها المكتب لجمع المعلومات بشأن تنفيذ الاتفاقية ويحثون الدول الأطراف التي لم تف بعد بالترامها القانوني بتقديم المعلومات المطلوبة إلى مؤتمر الدول الأطراف، على الوفاء به باستخدام القائمة المرجعية المذكورة أعلاه؛
- ١٤- يدعون الأمين العام للرابطة إلى دعم المكتب في تقديم المساعدة التقنية إلى الدول لمساعدتها على إتمام عملية التصديق على الاتفاقية والانضمام إليها وتنفيذها دون إبطاء؛
- ١٥- يعربون عن تأييدهم لإجراء تحليلات للثغرات الموجودة في تنفيذ الاتفاقية ولوضع خطط استراتيجية لسد تلك الثغرات، وكذلك لتحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية لذلك الغرض؛

- ١٦- يدعون الدول الأطراف إلى وضع القوانين والسياسات المطلوبة التي تتيح لسلطات مكافحة الفساد ممارسة وظائفها بالاستقلالية اللازمة، وتؤمن لها الموارد الكافية من الميزانية ومن خارج الميزانية، وتزودها بالموظفين المتخصصين وكذلك بالتدريب المهني، كي تنفذ مهامها بفعالية ودون أي تأثير لا مسوغ له، في ظل تمويل مضمون ومستقر؛
- ١٧- يحثون الدول على الحفاظ على التوازن المناسب في ولاية هيئات مكافحة الفساد هذه، مع إيلاء دورها الوقائي الحاسم الاعتبار الواجب؛
- ١٨- يدعون الحكومات إلى إدخال الإصلاحات ذات الصلة التي تعزز استقلالية ونزاهة القضاء، علاوة على منع تضارب المصالح في المناصب العمومية، وضمان حرية الوصول إلى المعلومات والمساءلة في المناصب العمومية، لأن هذه المسائل هي الأركان الأساسية لمنع الفساد ومكافحته؛
- ١٩- يشجعون المكتب على مواصلة تقديم المساعدة في بناء القدرات، والخبرات التقنية والمشورة السياساتية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي لمقدمي المساعدة التقنية على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي أن يعمموا مراعاة الاتفاقية في عملهم ذي الصلة وأن يزيدوا الموارد المخصصة لدعم البلدان النامية في تنفيذ الاتفاقية بصورة عامة، وفي دعم سلطات مكافحة الفساد على وجه الخصوص، وذلك بالتعاون الوثيق مع المكتب والرابطة، بغية استخدام الخبرات المتوفرة لدى كل منهما إلى الحد الأقصى؛
- ٢٠- يرحّبون بنجاح الدورة التدريبية الأولى التي عقدتها الرابطة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛
- ٢١- يقرّرون إضفاء الطابع المؤسسي على برنامج الرابطة التدريبي وتوسيعه، بالتعاون الوثيق مع المكتب، بما في ذلك من خلال وضع أدلة متخصصة ومناهج تدريبية وغيرها من المواد التدريبية التي تتبّع احتياجات سلطات مكافحة الفساد وتدعمها، ويكلفون اللجنة التنفيذية السعي إلى تحقيق هذه الأهداف؛
- ٢٢- يعربون عن تقديرهم لإنشاء موقع الرابطة على شبكة الإنترنت ويدعون الأمين العام للرابطة إلى تعزيز هذا الموقع وتوسيعه، بغية جعله أداة مفيدة ومركزا شبكيا للحوار فيما بين السلطات. ولتحقيق هذا الغرض، ينبغي أن يضم الموقع جميعا منظما لقوانين ونظم مكافحة الفساد يُحدّث عند الاقتضاء، وتجميعا لوصلات بمواقع سلطات مكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم؛

٢٣- يدعون سلطات مكافحة الفساد إلى دعم هذه الجهود من خلال توفير وتحديث القوانين والنظم الوطنية، وجهود البحث الحالية وما تتمخض عنه من نتائج، وأفضل الممارسات في منع الفساد ومكافحته، علاوة على معلومات بشأن تنظيمها ووظائفها، بما في ذلك تقييمات أدائها وعملياتها؛

٢٤- يرحّبون بالمبادرة المشتركة بين المكتب والبنك الدولي، والمسماة مبادرة التجارة الآمنة في منطقة رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ويتعهدون بالتعاون الكامل معها في إطار اختصاصات كل منهما، ويناشدون جميع الدول أن تدعم بنشاط التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقية بشأن استرداد الموجودات وأن تدعم تنفيذ المبادرة؛

٢٥- يرحّبون أيضا بالتقدم الذي أحرزه مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية في إيلاء الدور المنوط به بصفته الهيئة المسؤولة عن استعراض تنفيذ الاتفاقية أهمية قصوى، ويكررون التأكيد على أهمية وضع آلية استعراض مناسبة وعلى مساس الحاجة إليها، على أن تتضمن مفاهيم الاستعراض من جانب الأقران، والتقييم الذاتي والرصد، وفقا للفقرة ٧ من المادة ٦٣ من الاتفاقية، بغية تمكين المؤتمر من القيام بهذه الوظيفة الحاسمة بأكثر الطرق كفاءة وفعالية وبأسرع وقت ممكن؛

٢٦- يعربون عن تقديرهم لدور المنظمات الدولية، والمجتمع المدني ووسائل الإعلام في إذكاء وعي الجمهور باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وبخطورة مختلف مظاهر الفساد علاوة على تقديم الدعم إلى الرابطة ومؤتمر الدول الأطراف والتعاون معهما؛

٢٧- يقرّرون أن تُعمّم سلطات مكافحة الفساد ذات الصلة نص هذا الإعلان في بلدانها المختلفة على نطاق واسع وأن يُحال إلى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذلك إلى الجمعية العامة وسائر هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.